المقتطف

الجزء التاسع من المجلد الحادي والثلاثين

١ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٠٦ — الموافق ١٢ رجب سنة ١٣٢٤

مملكة الممالك

للاستاذ أكارت من اساتذة جامعة مسوري بامبركا

جرت في العشر السنوات الاخيرة حركة في الافكار والاقوال والافعال يقصد بها الى انشاء مملكة جامعة تكون مسلطة على الممالك كلها برضاها . وتلتها حركات أخرى لاخراج ذلك القصد من القوة الى الفعل . ومرمى هذا المقال ايراد تاريخ كلّ من الحركات او الخطوات المشار اليها وبيان الاسباب التي تحمل على الاعتقاد بان مصيرها الى الفلاح والنجاح والبحث في العقبات التي تعترض في سبيلها

(١) مؤتمر لاهاي ومحكمتها : في صيف سنة ١٨٩٨ دعا قيصر الروس ممالك الارض الى مؤتمر ينظر في حفظ السلام العام وتخفيف ويلات الحرب وانقاص المعدات الحربية . فعقد المؤتمر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ وختمت جلساتهُ في ٢٩ يوليو وحضرهُ مئة مندوب ينوبون عن ست وعشرين دولة وكانت نتيجتهُ امرين الاول الاتفاق على بعض شؤون الحرب ومتعلقاتها والثاني انشاء محكمة دائمة للتحكيم . اما الامر الاول ففاية ما يهمنا منهُ ان المؤتمر اتفق على قرارات من شأنها تخفيف ويلات الحروب وتخفيض المعدات الحربية برًّا وبحرًا في الاستقبال . واما الامر الثاني فاعظم شأنًا ومآلاً فان الدول اتفقت على انشاء محكمة دائمة للتحكيم تعرض عليها جميع المسائل الدولية المهمة للفصل فيها . واعضاء هذه المحكمة ينتخبون من الامم المختلفة الى مدة ست سنوات . ويجوز لكل دولة ان تنتخب اربعة اعضاء بشرط ان يكونوا من الخبيرين بالقانون الدولي . فاذا وقع خلاف بين دولتين اختارتا اثنين من كل اربعة من هؤلاء الاعضاء الدائمين او اثنين من كلّ بلاد ليسا من الاعضاء الدائمين . وينتخب هؤلاء حكمًا وتجري اعمال المحكمة على حسب الاصول المرعية

هذا وقد بلغ عدد الدعاوي او القضايا التي عرضت على هذه المحكمة خمساً حتى الآن . الاولى عرضت عليها سنة ١٩٠٢ وهي تتعلق باموال جمعها اليسوعيون في المكسيك منذ قرنين او اكثر لتنفق على اعمال مرسليهم فيها وكانت كليفورنيا احدى الولايات المتحدة الاميركية تابعة للمكسيك حينئذٍ . ففي سنة ١٧٦٨ الغيت طغمة اليسوعيين فاستولت حكومة المكسيك على الاموال المشار اليها وجعلت تنفق من ريعها على المرسلين عموماً . واتفق ان كليفورنيا انضمت الى الولايات المتحدة بعد ذلك فرفضت حكومة المكسيك ان تدفع من ريع تلك الاموال شيئاً الى مرسلي اليسوعيين في كليفورنيا . وعليهِ كان الفريقان المتنازعان الولايات المتحدة الاميركية والمكسيك . فحكمت المحكمة على المكسيك ان تدفع الاموال المتأخرة الى المرسلين في كليفورنيا وان تدفع اليهم ايضاً ما يخصهم من الريع كلَّ سنة

ومنها مسألة الخلاف بين فنزويلا من جانب وبعض الدول الاوربية والولايات المتحدة الاميركية من الجانب الآخر . وسبب الخلاف وقوع فنزويلا في عسر مالي بسبب الثورات المتتابعة التي انتابتها وعجزها عن ايفاء ما عليها من الديون لمداينيها من رعايا تلك الدول وقد صدر حكم المحكمة في فبراير سنة ١٩٠٤ بما ارضى الطرفين . اما القضايا الثلاث الباقية فلم يصدر الحكم فيها الى الآن

(٢) الاتحاد النيابي . او السعي في انشاء مجلس شورى عمومي . وهذا الاتحاد النيابي مؤلف من اعضاء المجالس الشورية المختلفة في اوربا واميركا . وغايتهُ عقد مؤتمرات للبحث في الوسائل اللازمة لانشاء مجلس شورى دولي او مجلس نيابي عام . وقد أُسس سنة ١٨٨٨ في باريس على اثر المساعي التي سعاها وليم رندل كريمر احد اعضاء مجلس النواب الانكليزي . وفي سنة ١٨٨٩ عقد اول مؤتمر نظامي في باريس وعقد بعد ذلك مؤتمرات أُخرى في معظم العواصم الاوربية وفي مدينة سنت لويس في اميركا . وتعدد اعضائهِ الآن يزيد على الالفين وكلهم من اعضاء المجالس النيابية في البلاد المتمدنة ومنهم مئتان من اميركا . وعضويتهُ اختيارية تدوم ما دام صاحبها عضواً في مجلس نيابي . وقد سعى من بادىء الامر في التحكيم الدولي حتى انهُ أشار بهِ في المؤتمر الذي عقدهُ في لاهاي سنة ١٨٩٤ وعيّن لجنة من ستة اعضاء لدرسهِ ابتدائياً ووضع خطة اجمالية لهُ . وعليهِ فقد كان بمنزلة تمهيد لمؤتمر لاهاي ولهُ فضل عليهِ لا ينكر

ولما عقد في مدينة سنت لويس اقترح امرين الاول ان يعقد مجلس دولي للنظر في انفاذ معاهدات التحكيم . والثاني ان ينشأ مؤتمر دولي ترسل اليهِ كلُّ امة من الامم مندوبين

يتوبون عنها . وبعد خلعه زار اعضاؤه مدينة وشنطون وطلبوا من الرئيس روزفلت ان يدعو دول الارض الى مؤتمر سلمي ثاني . فقص ولبت الدول كلها دعوته ما عدا روسيا واليابان لانهما كانتا تتأهبان للحرب . ولما وضعت الحرب اوزارها كان في انية ان الرئيس روزفلت يطلب من البلجيك دعوة الدول رسميًّا الى ذلك المؤتمر ولكن لما عقد مؤتمر بورتسموث (للنظر في عقد الصلح بين روسيا واليابان) أعرب القيصر بلسان مندوبيه عن رغبته في دعوة الدول الى مؤتمر السلم الثاني ما دام هو الداعي الى الاول فوافق الرئيس روزفلت على ذلك . ولم يمضِ الاَّ القليل حتى دعا القيصر الدول الى مؤتمر يعقد في خريف هذه السنة

وفي اغسطس سنة ١٩٠٥ عقد الاتحاد النيابي جلسته السنوية الثالثة عشرة في عاصمة البلجيك وقرَّ القرار فيها على أمرين الاول دعوة جمهوريات اميركا الجنوبية واميركا الوسطى لحضور جلسة المؤتمر التالية . والثاني تعيين لجنة من سبعة اعضاء لوضع خطة المؤتمر الدولي فاجتمعت هذه اللجنة في باريس في شهر نوفمبر من السنة المذكورة ووضعت الخطة الآتية وهي ان ينشأ مجلس شورى دولي ويكون لهُ غرفتان دنيا وعليا . فالدنيا ينتخب اعضاؤها من مجالس الشورى المختلفة في العالم . والعليا ينتخب اعضاءها الحكومات المختلفة . ويجتمع هذا المجلس من حين الى آخر في الهاي على المرجح . وهذا الاتحاد النيابي لم يُعترف به رسميًّا ولم يكن لهُ تأثير يذكر في العلائق الدولية حتى الآن الاَّ ان اعمالهُ ذات فائدة لا تقدَّر واعضاءهُ ومؤيديه من اعاظم المشترعين في العالم

(٣) الدائرة التنفيذية . لم توضع خطة محدودة لهذه الدائرة التي يراد انشاؤها ولا يعلم احد ما يكون شكلها . ولا يكاد يظنُّ ان امرها يوكل الى رجل واحد او الى رجال قلائل . فقد ينتخب مجلس الشورى الدولي لجنة تنظر في جميع الاشغال الادارية وتقسم تلك اللجنة الى اقسام مختلفة يعهد الى كلٍّ منها في شغل من الاشغال الادارية المتنوعة واذا اضطر الامر الى استعمال القوة قصد الاكراه على تنفيذ القوانين الدولية جمع اساطيل الدول المختلفة كما حدث في القرن الماضي

(٤) غاية محكمة الممالك . غايتها امران الاول إعداد قانون دولي محدود يعترف الكلُّ بهِ . والثاني انشاء محكمة لتطبيق ذلك القانون ولفصل في الخصومات التي تقع بين الدول على وجه سلمي منعًا للحروب وعواقبها الوبيلة . فان قانون الدول المعروف الآن غير وافٍ بالمرام اذ ليس لهُ مفعول القوانين ولا هو متناسب الاجزاء والحاجة شديدة الى هيئة قانونية تزيل

كلّ ما هنالك من المناقضات وسنّ قوانين جديدة للحكم في المسائل والقضايا المتعددة التي لا يزال الخلاف قائمًا عليها والتي لا بدّ منها كلما زادت معاملات الامم بعضها لبعض واتسعت دائرتها

(٥) لماذا يؤمل نجاح الحركة التي يراد بها انشاء مملكة الممالك. لا بدع ان يكون لمشروع مملكة الممالك مقاومون يقاومونهُ ويشكّون في نجاحهِ كما لهُ انصار ينصرونهُ شأن كلّ مشروع كبير. ولكن الاسباب التي تحدونا الى الامل بنجاحهِ كثيرة. قال الفيلسوف كنت في كتابهِ المسمّى "السلام الدائم" ان الشروط اللازمة لمملكة الممالك هي اولاً ان تكون حكومات كلّ الامم نيابية. وثانيًا ان يسبقها انشاء حكومات متحدة في بعض اقسام المعمور. وثالثًا ان يكون هناك قوة ادبية تعضد هذه الحركة. هذا هو رأي الكاتب المذكور ويخيَّل لنا انهُ ليس ببعيد عن الصواب وان هذه الامور لازمة لمملكة الممالك

وربّ سائل يسأل هل الشروط المذكورة متوفرة الآن فنجيب عن الشرط الاول ان الحكومات المسيحية نيابية كلها ما عدا روسيا. ولكن لا ريب ان الروس ينالون شيئًا من الحرية السياسية قبل انقضاء الازمة الحاضرة. وجميع الحكومات الكبيرة التي في خارج اوربا حكومات نيابية مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا واليابان حتى ان الصين انتدبت لجنة وارسلتها الى اوربا واميركا لتدرس اشكال الحكومة النيابية فيهما واختيار افضلها

ونجيب عن الشرط الثاني ان الحكومة المتحدة جرّبت في عدة بلاد وجاءت وافية بالمرام. اما البلاد التي جرّبت فيها فهي الولايات المتحدة الاميركية والمانيا وسويسره وكندا واستراليا

ونجيب عن الثالث ان القوة الادبية اللازمة لعضد هذه الحركة زادت زيادة ظاهرة في القرن التاسع عشر فقد دبّت روح الاخاء في صدور الناس ونما الاعتقاد بان الناموس الادبي يربط الامم بعضها ببعض كما يربط الافراد وزاد عدد الذين يرون ان قتل الانسان في ساحة الحرب لا يقلّ جرمًا عن القتل عمدًا

وليس الامل باتحاد الدول على إنشاء مجلس شورى دوليّ بعيدًا عن العقل والصواب فقد ولّد القرن الماضي ما يسمونهُ بالاتفاق الاوربي اي ان الدول الاوربية اتفقت في اوقات مختلفة على عقد مؤتمرات لتبحث في شؤون مصالحها فيها متبادلة وعدّت قراراتها قوانين دولية. واولها مؤتمر فينا (سنة ١٨١٤ — ١٨١٥) فانهُ نظّم خريطة اوربا من جديد ونقض كثيرًا مما أُبرم في زمان الثورة (اي من اول الثورة الفرنسوية الى آخر حكم نبوليون الاول الذي انتهى بمعركة وترلو) وتلتهُ مؤتمرات اخرى للنظر في مسألة الشرق الادنى او علاقة تركيا

باوربا اهمها مؤتمر برلين الذي اجتمع سنة ١٨٧٨ . وفي سنة ١٨٥٦ عقد مؤتمر باريس فسنت الدول فيهِ قوانين للبضاعة المحايدة والمهربة في زمان الحرب وحصر الثغور وهي تعدُّ جزءًا من قانون الدول الآن . وفي سنة ١٨٨٨ أُعلن حياد ترعة السويس . وفي سنة ١٨٨٤—١٨٨٥ اجتمعت الدول لاقتسام افريقية اقتسامًا سلميًّا والاتفاق على ترتيب محدود فيما يتعلق بالمسائل الافريقية . وفي سنة ١٨٧٤ انشئ اتحاد البوستة العام في برن عاصمة سويسره . وفي اوائل السنة الجارية عقدت الدول اجتماعًا في الجزيرة للنظر في مسألة المغرب الاقصى كما هو معلوم . فهذه الامور تدلُّ على ان امم اوربا بل امم العالم اجمع تمكنت من العمل يدًا واحدة في القرن الماضي والحالي للنظر في المسائل التي لها فيها مصالح متبادلة مشتركة . فاذا استطاعت في الماضي عقد اجتماعات غير نظامية لدرس مسائل خصوصية فلا عجب اذا استطاعت في المستقبل عقد اجتماعات نظامية لسنّ قوانين تنطبق على المسائل الدولية

وهناك اسباب توجب انجاح هذه الحركة اهمها ماليٌّ معاشي . فان انشاء مملكة الممالك مما يدعو الى معاملة الامم بعضها لبعض معاملة سلمية تنقلُ اسباب الحروب وتزيد حدود العلائق الدولية اتضاحًا وتزيد حلَّ اوجه الخلاف والنزاع بين الدول بالتحكيم ويقبل اهل التجارة على تأييدها لان سوقها تروج في ازمنة السلم وهكذا يفعل اهل الصناعة ايضًا لان هذا العصر عصر تجارة وصناعة

(٦) عثرات المشروع . ربما كان اعظم العثرات في سبيل هذا المشروع او هذه الحركة وجود الاميال الجنسية القوية وتنافر امم اوربا وعزلة امم اميركا . ولا بدَّ من مضي زمان طويل قبلما تمحي الاحقاد الجنسية وتزول الضغائن الوطنية من الصدور بل ربما اقتضى حلول العقل والوطنية العمومية محلَّ الوطنية الخصوصية قرونًا طوالاً . ولكن لا يذهب عن البال ان روح الوطنية العمومية هذه اخذت تدبُّ في الصدور وتجري في العروق بين اهل جميع الطبقات على السواء وخصوصًا طبقات العمال في اوربا فان العمال يقولون ان حربهم مع ارباب الاموال حرب دولية وان دولة ارباب الاموال دولة مبسوطة السلطان وحيث كانت فهي حرب لدولة العمل والعمال

ومن العقبات مقاومة حكومات اوربا الملكية لها فانَّ معظم هذه الحكومات غيور على سلطتهِ ضنين بان يراها تؤخذ كلها او بعضها من يدهِ بأنف الاكراه على التحكيم لقطع اسباب الخلاف بدلاً من قطعها بحدِّ الحسام

(٧) النتيجة . لا يؤمل ان احدًا من العائشين الآن يرى تحقيق هذه الامنية في

زمانهِ اي انهُ يرى مملكة المالك مؤيدة السلطان تنفذ ما تشاء من الاوامر والنواهي اذ ان ذلك يقتضي سنين طويلة . ولكنا رأينا مما تقدم ان اساسها وضع وان العاملين شرعوا في البناء عليهِ وليس ذلك بقليل على هذا العصر . ومن الخطإ ان يظنَّ ان تشييد مملكة المالك يؤول الى نزع السلاح حالاً فانهُ يؤول الى انشاء قانون للامم وكلما حُلَّت اسباب النزاع بالتحكيم والحكم بموجب قانون محدود قلَّت دواعي الحروب . واذا قلَّت الحاجة الى الحروب قلت الحاجة الى السلاح بل ربما استغني عنهُ اصلاً وفرعاً

سكة الحديد المصرية

والتلغرافات

سبقت الديار المصرية اكثر بلدان المشرق الى انشاء سكك الحديد انشأتها الحكومة نفسها ولا تزال توسع نطاقها . وقد اذنت في السنين الاخيرة لبعض الشركات بانشاء بعض السكك الضيقة لكن لا يزال المعوَّل على سكك الحكومة

وقد قدِّرت قيمة سكك الحكومة سنة ١٨٨٧ قدَّرها الماجور مارندن والمستر فرر فبلغت في تقديرهما عشرة ملايين من الجنيهات و بلغ صافي ايرادها سنة ١٨٨٨ سبع مئة الف جنيه فكان الايراد بالنسبة الى رأس المال ٧ في المئة

ثم زاد راس المال بما اضيف الى هذه السكك حتى سنة ١٩٠١ ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات فصارت قيمتها ١٣ مليوناً ونصف مليون وبلغ صافي دخلها سنة ١٩٠٢ مليوناً و ٦٣ الف جنيه اي بلغ ٨ في المئة بالنسبة الى رأس المال

وزاد رأس المال من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٥ مليوناً و ٨١٥ الف جنيه فصارت قيمتها ١٥ مليوناً و٣١٥ الف جنيه وقد بلغ صافي الدخل في العام الماضي ١٣٢٦٦٦٢ جنيهاً وهو يعادل ٨ ٥/٨ في المئة بالنسبة الى راس المال . فزيادة الربح مستمرة واذا حسبنا ان ثمن سكك الحديد قد زاد بزيادة الارتفاع في اثمان الاراضي حتى صارت تساوي ٢٦ مليوناً من الجنيهات يبقى الربح منها ٥ في المئة على الاقل

وقد نشرت ادارة سكة الحديد تقريرها عن العام الماضي ويظهر منهُ ان دخلها بلغ فيهِ ٨٧٦ ٨٦٣ ٢ جنيهاً وكان في العام الذي قبلهُ ٢١٦ ٦٠٣ ٢ جنيهاً فزاد الدخل في العام